النمو وتوزيع الدخل

- حدّد كوزنتز Kuznetz علاقة تأخذ شكل (U) عكسيا ما بين معدل النمو وتوزيع الدخل . وذلك لبيان إذا كان تزايد معدل النمو يؤدي إلى تحسين أو تدهور هذا التوزيع .

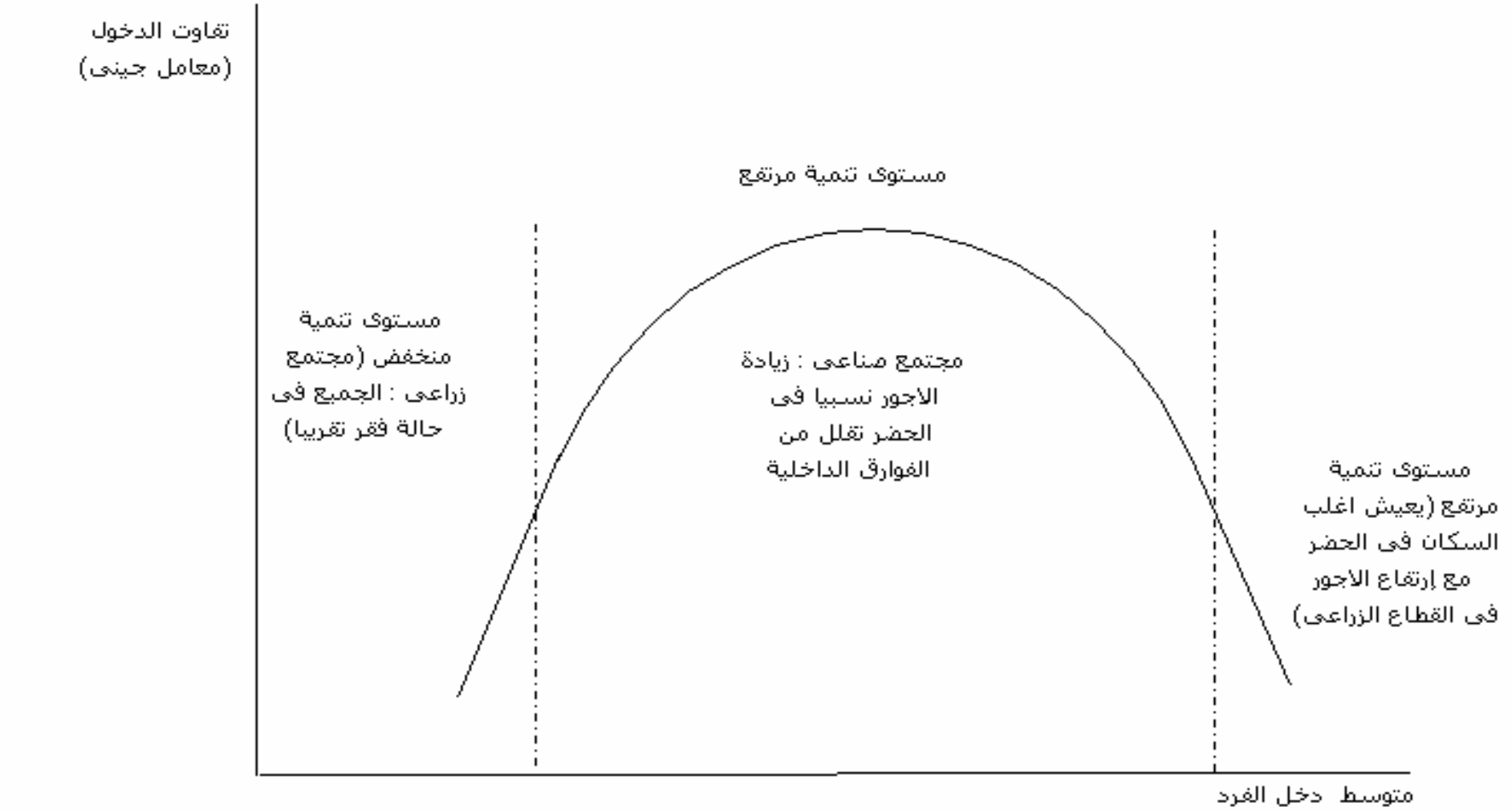
تفاوت الدخول
(معامل جينى)
مستوى تنمية مرتفع
مستوى تنمية
منخفض (مجتمع
زراعى : الجميع فى
حالة فقر تقريبا)
مجتمع صناعى : زيادة
الاجور نسبيا فى
الحضر تقلل من
الفوارق الداخلية
مستوى تنمية
مرتفع (يعيش اغلب
السكان فى الحضر
مع إرتفاع الاجور
فى القطاع الزراعى)
متوسط دخل الفرد

- ويعتقد كوزنتز ، أن عدم العدالة تزيد في بداية مراحل النمو لتصل إلى أعلى نقطة ثم تبدأ بالتحسن .
- ويفسر سوء توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو من خلال تشجيع عدم عدالة توزيع الدخل (تدهور معامل جيني) للنمو من خلال تخفيض الموارد لصالح تلك الفئات التي تدخر وتستثمر أكبر من الآخرين .
- أما في المراحل المتقدمة من النمو فيحل رأس المال البشري محل رأس المال العيني كمصدر للنمو ، وعندها تؤثر عدم العدالة بتوزيع الدخل في تخفيض معدل النمو من خلال انخفاض نوعية التعليم لأن أغلب الفقراء يفتقدون إمكانية تمويل التعليم في أسواق ائتمانية غير تامة .

- ويقدم كوزنتز تفسيرين متشابهين لهذه الظاهرة (ظاهرة U المعكوسة) :
  - هجرة العاملين من القطاع الزراعي للصناعي
  - انتقال العاملين للعمل في المناطق الحضرية .

- ويترتب على هذين التفسيرين ، من وجهة نظر كوزنتز ، انخفاض عدم العدالة بعد انتقال 50% من قوة العمل نحو فرص عمل ذات أجور مجزية.

- إلا أن تفسير كوزنتز للعلاقة ما بين النمو وتوزيع الدخل تعرض لنقد مصدره، ضمن العديد من المصادر:
  - أنه اعتمد على بيانات مقطعية بدلا من سلاسل زمنية ، وبالتالي فإن شكل (U) لم يتشكل من تطور التنمية في البلدان كل على حدة بل من الفوارق التاريخية ما بين البلدان .
  - أغلب البلدان الممثلة للدخول المتوسطة مستمدة من بلدان أمريكا اللاتينية التي تتصف بعدم عدالة توزيع الدخل . وعند إلغاء تأثير هذه البلدان فإن شكل الـ (U) يبدأ بالاختفاء .

- يتلائم تحليل كوزنتز مع التحليل النيوكلاسيكي للنمو: النمو أولا ثم توزيع الدخل .
- التحليلات الحديثة لا تؤكد سيادة العلاقة الواردة في تحليل كوزنتز (تحسن توزيع الدخل مع تطور مراحل التنمية .
- يبدو أن العلاقة ما بين النمو وتوزيع الدخل غير خطية .

- هناك علاقة ما بين عدم العدالة في توزيع التعليم وعدم العدالة في توزيع الدخل (علاقة غير خطية) :
- ففي خلال المراحل الأولى من النمو في التعليم يزداد التفاوت في الدخول .

فعلى سبيل المثال يصاحب الزيادة من 1-2 سنة في المستوى التعليمي انخفاضا بحوالي ثلاث نقاط في معامل جيني .

- بعد اجتياز قوة العمل لـ (5-6) سنوات من السنوات التعليمية ، ينخفض معامل جيني بحوالي 5 نقاط . وينخفض بعد (9-10) من سنوات التعليم إلى (2) نقطة .

- هناك عوامل اخرى تؤثر في التفاوت بتوزيع الدخل منها: التضخم والبطالة.
- عندما يمثل الفقر ظاهرة عامة ← التخطيط القومي في إطار عام قائم على السوق .
- عندما يمثل الفقر ظاهرة محدودة بمكان محدد ← برامج جريئة تستهدف تخفيف الفقر .
- تستهدف الأمم المتحدة خلال الفترة 2005-2015 خفض الفقر إلى النصف.
- يوضح الجدول أدناه متطلبات معدلات النمو السنوية ، والكلية ، والأداء التاريخي لمعدلات النمو حسب الأقاليم لتحقيق هذا الهدف .

هل يمكن لمعدل النمو خفض الفقر إلى النصف عام 2015

(%)

	البلدان النامية	شرق آسيا والباسفيك	شرق أوربا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
معدل النمو السنوي اللازم لخفض الفقر العالمي إلى النصف عام 2015	3.8	2.7	2.4	3.8	3.8	5.6	4.7
النمو التاريخي 1960-1990	1.7	3.3	2.0	1.3	4.3	0.2	1.9
النمو الاجمالي اللازم لخفض النقد العالمي إلى النصف عام 2015	95	70	61	94	95	141	117

- والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو : هل تساعد سياسات إعادة توزيع الدخل في إمكانية تحقيق هدف الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه عام 2015؟ يوضح الجدول أدناه ما يمكن أن يساهم فيه هذا النوع من إعادة التوزيع في تحقيق الهدف .

هل يمكن لإعادة توزيع الدخل أن يخفض الفقر إلى النصف عام 2015

(%)

	البلدان النامية	شرق آسيا والباسفيك	جنوب أوربا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
انخفاض الفقر نتيجة لانخفاض مقداره انحراف معياري واحد في تفاوت الدخول	67	31	42	45	34	17	62

- هناك احتمال ضعيف بتحقيق أهداف الأمم المتحدة في حالة استمرار النهج النيوليبرالي Neo-Libral السائد في السياسات الاقتصادية لأغلب الدول المتقدمة المانحة للمساعدات والقروض .
- ينطلق المنهج الفلسفي لهذا النهج من مساواة العدالة والحرية مع التحرر من "الاجبار المتعمد Intentional Coercion" . حيث ينظر للتعمد Intentionality كمفهوم أساسي لتعرف "التحرر" .
- حيث يعتقد المنتمون لهذه المدرسة الاقتصادية بأنه من الصحيح القول أن آلية السوق ينتج عنها مشاكل اجتماعية وأمراض ، وطالما أن هذه النتائج "غير متعمدة"، فلا يترتب على ذلك "ظلم أو عدم عدالة Injustice".

- وإذا ما أخذنا هذا المفهوم إلى أقصاه فيعني أن العائلة التي تتضور جوعا في جنوب الصحراء بأفريقيا تتمتع "بحرية" أفضل من عائلة بيل كتس Bill Gates بسبب بسيط وهو أن العائلة الأفريقية لم يتم "إجبارها عمدا" لدفع الضرائب (كما هو حال عائلة كتس !) .
- علما بأن المنهج النيوليبرالي لا يعترف بوجود مفهوم تحت اسم "المجتمعات" لكونها لا تحمل معنى موضوعي من وجهة نظرهم . حيث لا يوجد فرد يعرف معني "اجتماعي" وبالتالي لا يعتبر "السوق الاجتماعي الاقتصادي" سوقا اقتصاديا . وبناء على ذلك لا تعتبر "الدولة كمؤسسة اجتماعية" دولة مؤسسية ، كما لا يعتبر "الوعي الاجتماعي" وعيا ، وأخيرا لا يعتبر "العدل الاجتماعي" عدلا .

الفقر وتوزيع الدخل والعولمة:

توزيع الدخل:

- مؤشرات إحصائية: المدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات.
- المقياس الأكثر شيوعا لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل: معامل جيني GINI Coefficient المعتمد على منحنى لورنز Lorenz Curve.

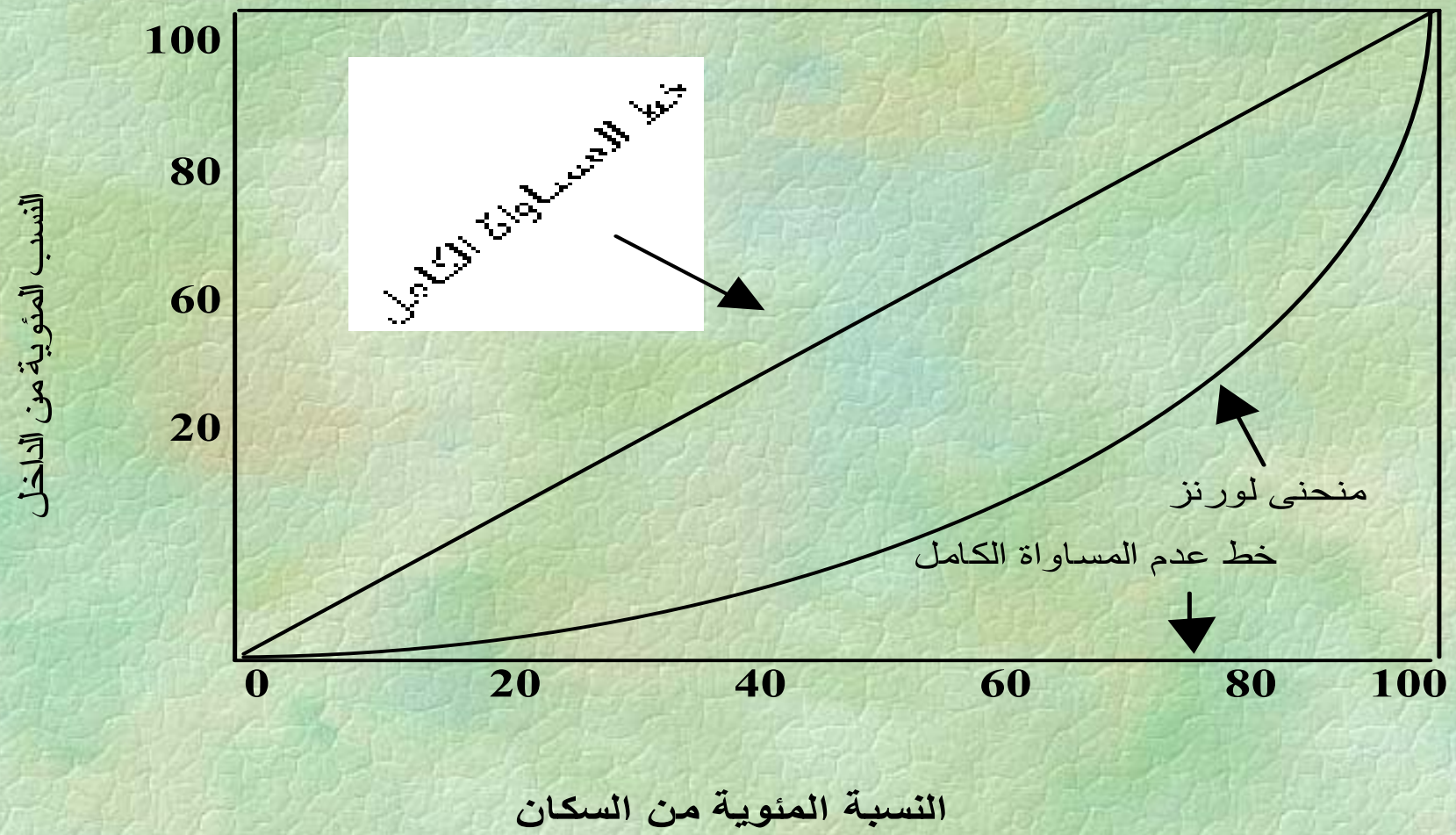
100
80
60
20
0
20
40
60
80
100
النسب المئوية من الداخل
خط المساواة الكامل
منحنى لورنز
خط عدم المساواة الكامل
النسبة المئوية من السكان

- وتشير مساواة معامل جيني (نسبة المساحة المحصورة ما بين خط المساواة الكامل، ومنحنى لورنز) للواحد الصحيح إلى حالة عدم المساواة الكاملة (التطابق مع المحور الأفقي).
- تشير مساواة معامل جيني للصفر إلى حالة العدالة الكاملة للتوزيع (خط 45).
- بعد رسم منحنى لورنز يمكن قراءة معلومات توزيع الدخل حسب فئات السكان (المحور الأفقي): مثل أفقر عشير، وثاني أفقر عشير، إلى أغنى عشير من السكان، من خلال مقارنة أنصبة هذه الفئات من الدخل (على المحور الراسي).

- يحسب معامل جيني (G) بالاعتماد على منحنى لورنز بالصياغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث P= التوزيع المتراكم للسكان

L =التوزيع المتراكم للدخل

- يوضح الجدول أدناه رصداً لقيم معامل جيني لعدد من أقاليم العالم، بما فيها الدول العربية، للفترة من الستينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي (Deininiger and Olinto, 2002) مشار إليه في عبد القادر ، 2005) .

معامل جيني لأقاليم العالم (%)

	عدد الأقطار	1960-1970	1971-1975	1976-1980	1981-1985	1986-1990
الدول العربية	6	43.67	41.65	41.90	42.95	38.17
شرق آسيا والباسفيك	9	32.26	38.89	38.53	38.60	40.04
أمريكا اللاتينية	17	57.24	50.93	49.77	49.06	50.16
شمال امريكا	2	35.61	35.28	35.91	35.21	36.54
جنوب آسيا	4	33.30	33.32	35.37	36.68	33.57
أفريقيا جنوب الصحراء	7	39.00	-	44.00	41.21	35.75
أوربا الغربية	15	37.09	34.88	30.82	29.74	30.83
إجمالي العينة	60	40.63	39.32	38.51	36.91	38.58

- احتل الإقليم العربي ثاني أسوأ إقليم من حيث عدم عدالة توزيع الدخل (43.67) خلال الفترة الأولى (1960-1970)، أي بعد إقليم أمريكا اللاتينية الأسوأ.
- استمر هذا الوضع للإقليم العربي لغاية الفترة الثالثة، والرابعة (1980-1976) و (1985-1981)، حيث تقدم بمرتبة واحدة ليصبح في المرتبة الثالثة. بعد إقليم أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا والباسفيك.

- سجل معامل جيني اتجاها منخفضا خلال الفترات الزمنية أعلاه: (43.67) و (41.65) و (41.90) و (42.95) و (38.17)، تباعا.
- إلا أن المعلومات القطرية المتوفرة لدى قواعد بيانات البنك الدولي توضح تدهورا في هذا التوزيع (مشار إليه في: عبدالقادر، 2005) كما هو موضح بالجدول التالي:

توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية
في بداية ونهاية التسعينيات

المناطق المحلية	الفترة	نصيب أفقر 20%	نصيب ثاني أفقر 20%	نصيب ثالث أفقر 20%	نصيب رابع أفقر 20%	نصيب أغنى 20%	معامل جيني (%)
الأردن	1991	6.5	10.3	14.6	20.9	47.7	40.7
الأردن	1999	7.5	11.5	15.4	21.0	44.6	36.5
تونس	1990	5.9	10.4	15.3	22.1	46.3	40.2
تونس	2000	6.0	10.3	14.8	21.7	47.3	40.8
الجزائر	1990	6.9	11.0	14.9	20.7	46.5	39.1
الجزائر	2000	7.7	11.7	15.8	21.6	43.1	35.1
مصر	1991	8.7	12.5	16.3	21.4	41.1	32.0
مصر	1999	7.6	11.2	14.9	20.6	45.8	37.7
المغرب	1991	6.6	10.5	15.0	21.7	46.3	39.1
المغرب	2001	6.5	10.6	14.8	21.3	46.8	39.7
سوريا	1992	3.5	10.7	16.2	23.3	46.3	42.5
سوريا	1998	6.2	10.8	15.4	22.0	45.6	39.1
اليمن	1998	7.3	12.0	16.3	22.3	42.0	34.0

- وبأخذ متوسط معامل جيني لأوائل التسعينيات، للدول العربية الممثلة بالجدول، ومقارنته مع المتوسط أواخر التسعينيات يلاحظ أن الانخفاض في قيمة المعامل متواضعة جدا، من (38.9%) إلى (37.6%).
- وتوضح نتائج الانخفاض في معامل جيني قد كان في حدود (1.1%) في حالة الأردن والجزائر، إلا أنه كان متواضعا في حالة موريتانيا (0.8%)، في حين وصل معدل الانخفاض في حالة تونس والمغرب إلى 1.5% سنويا، وإلى (1.65%) في حالة مصر.

- أما فيما يتعلق بنصيب أفقر، وأغنى فئة دخلية فيلاحظ أن نصيب أفقر (20%) من السكان بلغ في حدود (6.8%) من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، مقارنة بمتوسط نصيب أغنى 20% والذي شكل (44%) من إجمالي الإنفاق.
- وتتفاوت هذه الحصص من الإنفاق، ما بين الأفقر والأغنى من الفئات الدخلية، حيث سجلت الجزائر أعلى نصيب لأفقر (20%) من الدخل، (7.7%) من إجمالي الإنفاق، في حين سجلت تونس أدنى نسبة (6%) من الإنفاق).
- أما حصة أغنى (20%) من السكان فقد سجلت تونس أعلى نسبة، (47.3%)، وسجلت الجزائر أدنى نسبة بلغت (35.1%).

العولمة وتوزيع الدخل في الدول العربية:

- يمكن قياس تأثير العولمة ومدى اندماج البلدان العربية في الاقتصاد الدولي بالاعتماد على المؤشر المركب للعولمة (العباس، 2003).

- يتكون هذا المؤشر المركب من (11) مؤشر فرعي : التقارب السعري، وتقارب الدخل، والتشابك الانتاجي، ومدفوعات الفوائد، والقيود على الواردات، والاندماج التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المالي، والسفر والسياحة، والتحويلات، والجدارة الائتمانية. بالإضافة إلى استخدام (6) مؤشرات لقياس الفجوة الرقمية وهي: الشبكات الدولية للمعلومات، واستخدام الحاسبات الآلية، واستخدام الهواتف النقالة، واستخدام الهواتف الثابتة، وكثافة المكالمات الدولية، وتكلفة المكالمات الدولية.

- تم تنميط هذه المؤشرات أعلاه (ما بين 100-0) ثم أخذ متوسط هذه المؤشرات ليعبر عن مؤشر العولمة المركب لكل بلد للفترة 1980-1999، مقسمة على أربعة مراحل فرعية. ويوضح الجدول التالي مقارنة قيم مؤشر العولمة المركب ما بين الفترة الأولى (1980-1984) والثانيـــــــة (1995-1999).

مكونات مؤشر العولمة ، والمؤشر المركب لعدد من البلدان العربية

1980-1999

الدولة	السنة	السفر والسياحة	الناتج المحلي	الناتج القومي	تدفقات العوائد	الاندماج التجاري	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات الاستثمار المالي	الجدارة الائتمانية	التحويلات	تقارب السعر	الرسوم على الواردات	مؤشر العولمة
الجزائر	80-84	1.45	2.62	36.50	7.01	7.37	1.80	0.03	54.22	3.15	71.91	77.12	21.52
	85-89	0.94	3.59	24.53	0.55	3.78	0.15	0.00	66.95	2.83	67.70	67.21	21.66
	90-94	0.03	5.66	37.13	0.92	3.01	0.19	0.00	50.80	0.18	37.50	64.63	18.19
	95-99	0.00	4.48	30.04	2.20	1.92	0.00	0.00	17.96	0.00	7.76	58.84	9.63
البحرين	80-84	72.58	26.67	35.35	77.60	76.85	33.81	13.01	42.86	72.05	96.03	91.73	59.35
	85-89	34.29	32.58	12.32	78.24	47.96	21.77	1.73	50.59	75.46	84.25	89.14	48.03
	90-94	22.29	35.62	0.15	100.00	35.61	58.57	79.05	73.23	51.35	79.63	88.55	56.73
	95-99	26.07	30.94	2.23	100.00	26.63	43.91	17.39	57.72	77.72	75.42	88.87	49.72
مصر	80-84	1.14	0.00	13.56	7.57	1.01	17.73	0.11	43.56	7.64	5.74	0.56	6.15
	85-89	0.45	0.05	17.02	4.66	0.00	12.74	0.04	42.55	7.27	12.83	0.79	8.95
	90-94	1.32	3.39	47.19	1.16	0.00	7.20	0.10	62.66	6.69	0.00	47.62	16.12
	95-99	2.51	3.22	46.26	0.00	0.00	3.85	0.81	52.89	4.66	29.16	48.54	16.57
الأردن	80-84	34.52	3.20	45.12	7.80	14.70	14.68	0.00	42.15	70.83	75.97	45.02	31.39
	85-89	27.09	4.42	21.49	7.26	10.61	3.40	0.00	41.50	39.15	58.09	54.58	24.33
	90-94	8.28	5.91	28.41	4.61	8.38	5.24	0.00	62.47	16.53	29.36	47.45	19.70
	95-99	12.22	5.12	36.99	4.05	7.72	7.78	0.09	71.79	21.17	38.78	50.69	23.31
الكويت	80-84	99.31	41.77	100.00	95.11	57.36	8.16	3.76	38.29	98.24	73.84	89.84	66.21
	85-89	93.82	59.24	100.00	99.65	37.23	13.19	15.67	46.83	65.02	91.31	89.70	64.70
	90-94	51.79	67.54	97.72	23.64	20.86	11.11	11.90	61.92	96.08	94.67	90.28	54.41
	95-99	55.23	74.02	100.00	19.60	19.69	13.84	15.37	68.67	53.28	73.17	90.63	48.19
المغرب	80-84	1.02	0.81	36.32	3.60	0.98	3.90	0.00	35.13	5.57	19.09	31.72	10.76
	85-89	2.88	1.32	20.76	4.86	1.61	1.90	0.00	42.91	6.30	4.67	54.90	12.92
	90-94	1.96	4.72	37.34	1.21	2.19	7.80	0.61	69.36	5.87	22.52	31.57	16.83
	95-99	3.14	3.94	32.08	0.36	2.85	0.55	0.19	64.78	5.37	26.32	45.62	16.30
عمان	80-84		8.21	0.00	20.63	30.88	16.84	0.00	47.31	69.54	34.97	95.42	30.86
	85-89	4.55	17.67	1.25	27.78	32.79	9.29	0.00	58.45	48.84	38.89	89.26	31.34
	90-94	2.30	21.96	11.00	4.24	27.74	5.33	0.00	78.07	40.78		88.63	31.74
	95-99	2.19	19.11	0.00	1.92		1.27	0.26	72.96	63.93		85.30	31.59
السعودية	80-84	36.22	27.82	57.67	39.19	35.97	48.35	100.00	44.85	89.49	89.53		59.74
	85-89		33.19	62.88	36.20	14.00	6.27	32.20	51.55	57.69	79.24		41.47
	90-94		35.05	67.14	2.71	11.59	3.41	12.76	72.71	60.09	77.37		38.09
	95-99		25.65	49.69	1.75	9.49	5.45	5.37	58.58	52.03	76.04		31.56

- انخفض مؤشر العولمة، للفترة 1980-1999، في كل من الجزائر، والبحرين، والكويت، والسعودية، والأردن، وسوريا .
- ارتفع هذا المؤشر، ولنفس الفترة، في حالة مصر، وعمان، وتونس.
- في حين انخفض على مستوى عينة الدول العربية المشمولة (من 33.5 عام 1980 إلى 21.2 عام 1999).

- وللوصول إلى مدى عولمة الاقتصادات العربية تم اتباع منهجية البنك الدولي من خلال احتساب الاتجاه العام لمعدل نمو مؤشر العولمة. وفي حالة اتجاه هذا المؤشر للارتفاع يعتبر البلد معولما، والعكس صحيح. ويوضح الجدول أدناه نتائج اتجاه معدل النمو (معامل الانحدار): موجب: معولم، سالب/ غير معولم:

الاتجاه العام لمؤشر العولمة في عدد من البلدان العربية

1980-1999

البلد	معامل الانحدار لمعدل النمو	احتبار (t)	معامل الارتباط (R^2)	حالة العولمة
الجزائر	-0.053	-6.197	0.68	غير معولم
البحرين	-0.00	-1.54	0.157	غير معولم
تونس	0.019	3.15	0.596	معولم
مصر	0.076	-6.19	0.678	معولم
الأردن	-0.020	-3.184	0.360	غير معولم
الكويت	-0.022	-4.489	0.528	غير معولم
المغرب	0.030	-4.750	0.556	معولم
عمان	0.001	-0.403	0.008	معولم
السعودية	-0.037	-8.004	0.780	غير معولم
سوريا	-0.052	-6.052	0.670	غير معولم

- وقد قام (عبدالقادر، 2005) باستكشاف تأثير العولمة على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية الواردة في الجدول أعلاه. وذلك من خلال حساب التغير في المؤشر المركب للعولمة للفترة 1990-1999 من خلال تقدير دالة الاتجاه. ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاحتساب.

الاتجاه العام لمؤشر العولمة المركب لعدد من البلدان العربية

1990-1999

البلد	معامل الزمن	احتبار (t)	معامل الارتباط (R^2)	حالة العولمة
الجزائر	-0.118	5.990	0.650	غير معولم
البحرين	-0.027	2.280	0.650	غير معولم
تونس	0.024	2.060	0.590	معولم
مصر	0.022	1.130	0.390	غير معولم
الأردن	0.037	3.330	0.760	معولم
الكويت	-0.024	1.190	0.390	غير معولم
المغرب	0.006	0.400	0.140	غير معولم
عمان	0.026	3.450	0.770	معولم
السعودية	-0.034	3.630	0.790	غير معولم
سوريا	-0.105	3.590	0.790	غير معولم

- تشير معاملات التغير الموجبة وذات المعنوية الإحصائية (حالة الأردن وتونس وعمان) إلى أن هذه البلدان قد حققت تطورا في مؤشر العولمة المركب وبالتالي يمكن تصنيفها على أنها معولمة. والعكس في حالة البلدان ذات معاملات التغير السالبة وذات المعنوية الإحصائية (حالة بقية البلدان)، والتي تشير إلى عدم تمكنها للانخراط في العولمة.
- عند مقارنة الجدول أعلاه مع الجدول السابق يتبين أهمية الفترات الزمنية التي يتم بها الاندماج بالاقتصاد العالمي (العولمة).

- وقد قام (عبدالقادر، 2005) باستخدام معلومات الجدولين السابقين باتباع منهجية البنك الدولي للتحقق من أثر العولمة (بالاعتماد على مؤشر العولمة المركب) على توزيع الإنفاق الاستهلاكي. وذلك من خلال الاعتماد على ثلاث فئات دخلية:
  - فئة 20% الأفقر من السكان
  - فئة 60% الوسطى من السكان
  - فئة 20% الأغنى من السكان

- تعتمد منهجية البنك الدولي (Milanovic, 2000) لدراسة أثر العولمة على توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكي للفئات الدخلية المختلفة) من خلال النظر إلى حصص الفئات السكانية المختلفة (العشيرات) من الدخل باعتبارها كمتغيرات تابعة ومتغيرات الانفتاح الاقتصادي (الصادرات+ الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج، والعمق النقدي، والديمقراطية، ومتغير وهمي للبلدان في مرحلة التحول، باعتبارها كمتغيرات مفسرة. وذلك باستخدام بيانات نهاية التسعينيات.

- اشتملت الدول، لأغراض تقدير تأثير العولمة على توزيع الدخل، على نفس الدول الواردة بالجدول أعلاه، ما عدا البحرين وسوريا. ويوضح الجدول أدناه حصص الفئات الدخلية المختلفة من الدخل، والمستخدمة في التقدير.

توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الفئات الدخلية في عدد من البلدان العربية (%)

البلد	حصة الفئة الفقيرة	حصة الفئة المتوسطة	حصة الفئة الغنية
الأردن (1999)	7.50	47.00	44.60
تونس (2000)	6.00	46.80	47.30
الجزائر (2000)	7.74	49.14	45.78
السعودية (1999)	8.60	47.70	43.70
عمان (2000)	5.13	47.15	47.73
الكويت (2001)	5.93	48.70	45.37
مصر (1999)	7.55	46.71	45.78
المغرب (2001)	6.50	46.70	46.80

(يشمل إنفاق الأسر السعودية فقط)

- يوضح الجدول أدناه نتائج تقدير اثر العولمة على توزيع الإنفاق في الدول العربية المعنية.

العولمة وتوزيع الإنفاق في عدد من البلدان العربية
1990-1999

المتغير التابع	المعامل	اختبار (t)	الثابت	اختبار (t)	معامل الارتباط
حصة الفئة الدخلية الفقيرة	-0.0929	-1.68	0.0680	-16.24	0.1680
حصة الفئة الدخلية المتوسطة	-0.1399	-4.59	0.4750	195.230	0.5848
حصة الفئة الدخلية الغنية	0.2352	-3.290	0.4573	94.130	0.5144

- توضح نتائج الجدول الأخير ما يلي:
  - لا يوجد تأثير لزيادة اندماج اقتصاد البلد في الاقتصاد العالمي (مؤشر العولمة) على حصة الفئات الفقيرة (20% الأفقر) من الإنفاق الاستهلاكي.
  - هناك توقع بانخفاض حصة الفئات المتوسطة بفعل زيادة الاندماج بالاقتصاد العالمي حيث شهدت معامل هذه الحصة معنوية إحصائية عند (1%).
  - يتوقع أن يؤدي زيادة الاندماج إلى زيادة حصة الفئات الغنية من الإنفاق الاستهلاكي، وبمعنوية إحصائية عند (5%).